أثر إجراءات مراقب الامتثال المصرفي في قرار منح الائتمان والتعثر في السداد/ بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية

The impact of the procedures of the Banking Compliance Controller on the decision to grant credit and default/ Applied research in a sample of Iraqi banks

عدي عبد هزام جامعة بغداد/ المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية odayalrawi30@gmail.com

أ.م.د.وفاء عبد الأمير الدباس جامعة بغداد/ المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية wafa1960wafa@yahoo.com

المستخلص :

يعد البنك المركزي العمود الفقري للجهاز المصرفي ككل ومن اجل المحافظة على الجهاز المصرفي فإن من اهم الوظائف التي يقوم بها هي وظيفة الاشراف والرقابة على المصارف وبعدة أدوات وطرق وواحدة من اهم تلك الأدوات هي استحداثه لوظيفة مراقب الامتثال والتي الزم المصارف التجارية بتعيين شخص في كل مصرف يقوم بتلك الوظيفة وفق شروط معينة ومنحه بعض الصلاحيات التي من شأنها بناء نظام مصرفي سليم وممتثل ، وتتلخص تلك الوظيفة بمتابعة مدى امتثال المصرف للتعليمات والقرارات الصادرة من البنك المركزي ومجلس الإدارة إضافة الى تقديم النصح والمشورة للمصرف من اجل تصحيح أي خروقات في تطبيق تلك التعليمات تجنباً لتعرضها لعقوبات مالية وإدارية من قبل البنك المركزي لذلك جاء البحث ليبين مدى تأثير تلك الوظيفة والإجراءات التي يقوم بها والتي من شأنها التأثير في السياسة الائتمانية وقرار منح الائتمان والتي قد تجنب المصرف التعرض لمخاطر الائتمان والتي ينتج عنها تعثر المصرف وإفلاسه ، وقد تم استخدام الأدوات النوعية في الجانب التطبيقي للدراسة إضافة الى المنهج الوصفي في الجانب النظري ، وفي نهاية الدراسة توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات أهمها هي وظيفة مراقب الامتثال واحدة من اهم الوظائف الرقابية المصرفية ولاهمية تلك الوظيفة فقد حظيت بإهتمام لجنة بازل للرقابة المصرفية عن طريق اصدار ورقة في عام ٢٠٠٥ تضمنت عدة مبادئ تنظم عمل مراقب الامتثال، وقد تأثرت بعض الدول بتلك المبادئ واسترشدت بها في اصدار التشريعات والقوانين الخاصة بمراقب الامتثال.

الكلمات المفتاحية : مراقب الامتثال، الامتثال المصرفي ، الائتمان النقدي ، التعثر المصرفي

Abstracts:

The Central Bank is the backbone of the banking system as a whole, and in order to maintain the banking system, one of the most important functions that the Central Bank performs is the function of supervising and controlling banks, with several tools and methods, and one of the most important of these tools is its creation of the function of a compliance observer, which obligated commercial banks to appoint a person in A bank that performs this function according to certain conditions and granting it some powers that would build a sound and compliant banking system. The function of the compliance observer is to follow up on the bank's compliance with the instructions and decisions issued by the Central Bank and decisions issued by the Board of Directors and to provide advice and advice to the bank in order to correct any violations in the application of those instructions In order to avoid being subjected to financial and administrative penalties by the Central Bank, the research came to show the extent of the impact of the compliance observer and the procedures he takes, which would affect the credit policy and the decision to grant credit, which may avoid the bank exposure to credit risks, which results in the bank's failure and bankruptcy. To clarify the relationship between the main and sub-research variables, a main hypothesis was formulated and two sub-hypotheses were branched from it. The questionnaire was adopted as a tool in collecting data and information related to the research, and then the results were analyzed and hypotheses proved.

Key words :Compliance Monitor ، Banking Compliance، cash credit ، bank default

المقدمة :

تعد المصارف احدى أهم المؤسسات المالية الحيوية في كل دولة، نظراً للدور الذي تؤديه و للخدمات المصرفية التي تقدمها للعملاء، وعلى الرغم من أهميتها إلا إنها قد تتعرض إلى مخاطر قد تكون هي السبب في انخفاض سيولتها او افلاسها مما يؤدي الى تعرضها إلى عقوبات قانونية ، الأمر الذي يؤثر على سمعتها بسبب هذه العقوبات والخسائر والى إحجام العملاء من التعامل معها، وهو أمر يؤثر سَلباً على عملها ، ومن أبرز العمليات المصرفية التي تكون سبباً في تعثرها وإفلاسها هو الائتمان النقدي ، لذلك قام البنك المركزي العراقي بإلزام المصارف باستحداث وظيفة مراقب الامتثال وظيفتها مراقبة مدى امتثال المصارف للقوانين والتعليمات الصادرة وقواعد السلوك المهني وقيام الموظف المكلف بتلك الوظيفة بعدة مهام واجراءات منها رفع تقارير دورية للبنك المركزي والى الادارة العليا في المصرف وتقديم النصح والمشورة للمصرف لعلها تبعده عن الوقوع في مخاطر عدم الامتثال وبالتالي توجيه عقوبات له من قبل البنك المركزي ، ومن بين تلك الاجراءات التي يقوم بها مراقب الامتثال هو توجيه النصح والمشورة للمصرف عند قيامه برسم سياسته الائتمانية وان يكون قرار منح الائتمان سليم تجنباً لتعرضه لمخاطر عدم السداد وبالتالي تعرضه لمخاطر السيولة وانخفاض الارباح وبالتالي تعرضه لخطر الإفلاس.

المبحث الأول: منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث :من خلال التطبيق الميداني في العديد من المصارف اثناء التطبيق العملي فقد لمس الباحث إن النشاط المصرفي يتركز وبصورة كبيرة على الائتمان المصرفي وبالأخص النقدي وان الائتمان النقدي هو أكثر المصادر التي تدر الارباح للمصارف التجارية لذلك تكون مخاطره عالية. قد تؤدي الى تعثره مالياً وبالتالي إفلاسه وخروجه من السوق ومن أجل تنظيم عملها إضافة الى تجنب تعرضها الى مخاطر قد تؤدي الى تعرضها الى خسائر وبالتالي خروجها من السوق الزم البنك المركزي المصارف التجارية بإستحداث وظيفة مراقب الامتثال التي تعتبر عين البنك المركزي في المصارف العراقية ومما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي الاتي:

١- ما مدى قيام المصرف بالامتثال لتوجيهات وارشادات مراقب الامتثال عند رسم سياسته الائتمانية وفي عملية اتخاذ القرار الائتماني؟

٢- هل ساهمت اجراءات مراقب الامتثال في انقاذ المصارف من التعثر المالي؟

ثانياً : اهمية البحث :نظراً لاهمية الائتمان النقدي واعتباره اكثر الانشطة المصرفية التي تمارسها المصارف التجارية ودورها في تحقيق النسبة الاكبر في ربحية المصارف وكونه محفوف بمخاطر كبيرة التي قد تؤدي الى خسارة المصرف في حال عدم التزام الضوابط والشروط في منحها لذا جاء هذا البحث ليبين دور الاجراءات التي يقوم بها مراقب الامتثال في ممارسته لدوره الرقابي والقانوني ومتابعة مدى التزام المصارف بالضوابط والتعليمات والقوانين الصادرة من البنك المركزي والادارة العليا للمصرف عند منحها الائتمان والذي يؤدي الى تجنب المصرف من الوقوع في الخسائر المالية وبالتالي تعثره .

ثالثا : اهداف البحث :

١- توضيح مفهوم دور مراقب الامتثال واهم الاجراءات التي يقوم بها ودورها في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان .

٢- التعريف بالمخاطر الائتمانية واسباب التعثر في سداد القروض .

رابعاً : فرضيات الدراسة

أولاً – الفرضية الرئيسيه الأولى(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين متغير مراقب الامتثال المصرفي وبين متغير ضمان الائتمان النقدي) .

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية :-

١- (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين متغير متطلبات وظيفة مراقب الامتثال وبين متغير ضمان الائتمان النقدي).

٢- (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين متغير إجراءات مراقب الامتثال وبين متغير ضمان الائتمان النقدي).

خامسا : حدود البحث

١- الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية للبحث مجموعة من المصارف العراقية التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .

٢- الحدود الزمانية : ان الحدود الزمانية للبحث ابتدأ من شهر تشرين الثاني سنة ٢٠٢٠ لغاية انتهاء الجانب العملي للبحث.

سادسا : منهج البحث :لتحقيق اغراض البحث أعتمد الباحث على المنهج الوصفي بالاعتماد على الدراسات النظرية التي هيئت الإطار النظري للبحث، والمنهج التحليلي من جمع البيانات، وتحليلها، وإثبات الفرضية

سابعاً : اساليب جمع البيانات والمعلومات :سيتم الاستناد في عملية جمع البيانات، والمعلومات اللازمة لإنجاز البحث في جانبين رئيسين هما:

١- **الجانب النظري** :المراجع والدوريات العربية والاجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث المتمثلة بالكتب العربية والاجنبية، والأطاريح والرسائل والبحوث، والمجلات العلمية، والقوانين والتعليمات واللوائح، وشبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) .

٢- **الجانب العملي** :تم الاعتماد في الجانب العملي على استمارة الاستبانة والتي تضمنت (٦٤) سؤال اضافة الى المعلومات العامة، وقد تم تطوير وتحديث اسئلة الاستبانة بعد عرضها على محكمين من اساتذة جامعيين (اكادميين) واساتذة متخصصين من حقل العمل (المصارف) من ذوي الخبرة والمعرفة والمدرجة اسماؤهم وتخصصاتهم واماكن عملهم في الملحق رقم (٢) وتم الأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات على اسئلة الاستبانة من اجل اثراء البحث وجعله اكثر رصانة حيث اصبح هناك نموذج نهائي للاستبانة تم توزيها على (٨٠) وحصلنا على (٧٠) استبانة مستوفي للشروط وصالحة للتحليل .

ثامناً : الدراسات السابقة :

١- دراسة (سلطان ، ٢٠٢٠)

عنوان الدراسة	**دور مراقب الامتثال في مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية**
اهداف الدراسة	١-امتثال المصارف عينة البحث للقوانين، وللتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الع ارقي للحد من ظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٢-إظهار دور مراقب الامتثال في الحد من ظاهرة غسل الأموال،وتمويل الإرهاب بموجب القوانين والتعليمات في العراق في عينة البحث
الاستنتاجات	١- يعمل مراقب الامتثال بتحديد المخاطر، وتقييمها، وضع، وتنفيذ التدابير اللازمة لتخفيف، وتقليل المخاطر ومتابعتها، وإعداد التقارير الخاصة بمخاطر عدم الامتثال، وتقديم المشورة للإدارة العليا بشأن هذه المخاطر.

	٢- يعزز الامتثال المصرفي للقوانين، والقواعد، والمعايير من قوة المصرف، وقدرته التنافسية، والمحافظة على سمعته، والوفاء بتوقعات زبائنه، وتعزيز ثقة الجمهور بالمصرف، وتحسين عمل المصرف والنهوض به.
التوصيات	١- ينبغي على الادارة العليا للمصرف الاعتماد على تقارير مراقب الامتثال فيما يخص إدارة مخاطر عدم الامتثال التي يتعرض لها المصرف. ٢- الالتزام بمبادئ لجنة بازل (المبدأ الثامن) وقيام التدقيق الداخلي بمراجعة عمل مراقب الامتثال في المصارف.

٢ – دراسة (حسن ، ٢٠١٩)

عنوان الدراسة	**القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي في الدول العربية**
اهداف الدراسة	١-تقدير العلاقة بين نسبة القروض المتعثرة وصافي أرباح البنوك التجارية. ٢-تحديد أهم أسباب تعثر القروض في الدول العربية من وجهة نظر المختصين في البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية.
الاستنتاجات	١-تتمثل أهم أسباب التي تؤدى إلى تعثر القروض الشخصية انقطاع المقترض عن العمل، وانخفاض دخل العميل والتزامه بسداد مدفوعات أكثر من قرض. ٢-تتمثل أهم أسباب تعثر المستثمر المقترضين في ضعف دراسة الجدوى المقدمة للبنك وضعف قدرات المستثمر وكذلك استخدام القرض لغير الغرض الذي منح لأجله
التوصيات	١-الالتزام بالمعايير الرقابية الاحترازية والعمل على تبني معيار الرقابة المبنية على المخاطر ٢-منح القروض بناء على الضمانات اعتماداً على الجدارة الائتمانية

٣- دراسة (Ioanna, Sapountzi,2016)

عنوان الدراسة	**The role of the Compliance Function as a key element of Corporate Governance efficiency in the banking sector Thesis.** **دور وظيفة الامتثال كعنصر رئيس في كفاية حوكمة الشركات في القطاع المصرفي**
اهداف الدراسة	إثبات حقيقة أنّ وظيفة الامتثال هي عنصر رئيس في حوكمة الشركات الفعّالة، وترتبط إرتباطًا وثيقًا بالاستدامة، والربحية.
الاستنتاجات	١- تنشأ وظيفة الامتثال كعنصر أساسي في كفاية حوكمة الشركات في القطاع المصرفي، ولها دور استراتيجي ورائد في سلامة البنوك. ٢- الالتزام بالقوانين، واللوائح المعمول بها جميعاً لانها مسؤولية أساسية لموظفي الامتثال ٣- تشارك وظيفة الامتثال في عملية صنع القرار من أجل التصرف على نحو استباقي وتخفيف. من المخاطر التي يمكن أن تحَّد من نمو الشركة، وربحيتها، وقدرتها التنافسية.
التوصيات	١- ينبغي ان تكون لوظيفة مراقب الامتثال دور في عملية صنع القرار من اجل التصرف بشكل استباقي لعدم الوقوع في مخاطر عدم الامتثال . ٢- ينبغي ان تكون ثقافة الامتثال عنصر رئيس لافراد الشركة جميعاً لديمومة عملها واستمرارية تحقيق غرض تحقيق الربحية .

٤-دراسة (الطويل ، ٢٠١١)

عنوان الدراسة	أهمية المعلومات الائتمانية في تقليل الديون المتعثرة المصرف الصناعي العراقي – حالة دراسية
اهداف الدراسة	١-إعداد قاعدة بيانات متكاملة بما يحقق إدارة جيدة للائتمان بعيداً عن المخاطر والولوج في عالم المنافسة المصرفية بأسس متينة. ٢-طرح مشروع بنك وطني للمعلومات الائتمانية وهو بنك معلومات يسهم في دراسة الفرص الائتمانية على مستوى وطني على على وفق توافر بيانات دقيقة شمولية حيادية لتجاوز ارتفاع نسبة الديون في المصارف.
الاستنتاجات	١-هناك أسس وقواعد لابد من إن تكون مستقرة وعملية ومتعارف عليها في منح الائتمان داخل البلد مع الأخذ بالحسبان خصوصية كل بلد. ٢-وجود خلل في بعض ضوابط منح الائتمان ليس في التعليمات وإنما في تطبيق التعليمات من حيث معدل الرصيد، حركة الحساب، كشف المبيعات. ٣-ضعف متابعة القروض من قبل بعض فروع المصرف إذ تصل أعداد تأخير سداد أقساطها في بعض الأحيان إلى أكثر من ثلاثة
التوصيات	١- ضرورة وجود (المركز الوطني للمعلومات الائتمانية)، لكي يتم التعامل على وفق برامج عالية التكنولوجيا ودقيقة النتائج سريعة وسرية العمل وتكون هذه البرامج هي حكومة الكترونية مصغرة تربط المركز مع المصارف كافة الحكومية والخاصة وكذلك مع الدوائر الحكومية ذات الصلة. ٢-التوصيف الصحيح للوظائف المصرفية المتخصصة بما يسهم في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب. ٣-توحيد النظم والتعليمات النافذة من المصرف وتحديد الصلاحيات بما يؤمن سياسة اقراضية مكتوبة ومحددة تنظم الإجراءات الخاصة بالعملية الاقراضية كافة، ابتداءً من تحديد حجم محفظة القروض وهيكلها حتى تسديدها مرورا بالإجراءات الخاصة بتحليل الطلبات والتوثيق الصحيح والمتابعة الدقيقة والمستمرة، وان يكون بإمكان الجميع من عاملين ومتعاملين مع المصرف الاطلاع عليها والالتزام بها.

تاسعاً : مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

١. تطرقت الدراسات السابقة الى احد المتغيرين الذين عرضهما البحث فبعضها تطرق الى اجراءات مراقب الامتثال وربطه مع متغير اخر والبعض تطرق الى قرار منح الائتمان وربطه بمتغير اخر إذ لم يجد الباحث عند اطلاعه على المصادر المختلفة من رسائل ، وبحوث وأطاريح وكتب، ورسائل، أو عن طريق الانترنيت دارسة ربطت بين المتغيرين في البحث الحالي لذا أنفرد هذا البحث بدارسة المتغيرين معاً، وهو ((دور اجراءات مراقب الامتثال المصرفي في قرار منح الائتمان والتعثر في السداد)) .

٢. قدم هذا البحث اطار مفاهيمي شامل ومتكامل عن دور اجراءات مراقب الامتثال وعن الامتثال المصرفي مما يمكن ان يضيف معلومات تتسم بالحداثة في حقل المعرفة .

٣. اظهر هذا البحث دور مراقب الامتثال في ضمان الائتمان النقدي والذي يجنب المصارف التعرض للخسارة المالية ومن ثم التعثر المصرفي .

المبحث الثاني : الجانب النظري

١- الاطار العام لمراقب الامتثال المصرفي والائتمان النقدي

اولاً : مفهوم وتعريف مراقب الامتثال :تعد قطاعات المال بصورة عامة والقطاع المصرفي على وجه الخصوص من اكثر الانشطة حساسية حيث شهدت سلسلة من التطورات الجذرية في انشطتها القائمة بالإضافة الى انشطة جديدة استحدثتها وتستحدثها تباعاً لذلك يواجه هذا النشاط تحديات عديدة تستوجب على القائمين بإدارة الجهاز المصرفي العمل على مواجهة تلك التحديات ، (عبد النبي، ٢٠١٠،٣٥) ، ولكي تتم ادارة الاعمال المصرفية بطريقة جيدة يجب ان تتم معاملاتها من خلال الاطر الناظمة والسياسات والتعليمات والقواعد الموضوعة، وتطبيق هذا المفهوم بشكل مثالي من ادارة المؤسسات المصرفية مرتبط بتنفيذ الاعمال المصرفية بإدارة حصينة وقوية ودور الدوائر الرقابية وقدرتها في ذلك على تحسين الاداء، إذ ان تلبية متطلبات الجهات الرقابية ودعم وظيفة الامتثال بالشكل السليم واعتبارها من الدوائر الرئيسة والفعالة في المصرف وتوفير ما تستحقه من اهتمام من قبل ادارة المصرف سينعكس ايجابا على الاداء العام للمصرف ،(كطان، ٢٠٢٠،٣)، وبناءاً على ما تقدم فقد تم استحداث وظيفة مراقب الامتثال في الهياكل التنظيمية للمصارف لغرض متابعة مدى التزام المصارف بالقوانين والقواعد المصرفية واللوائح التنظيمية والتحوطية وتكليفه برفع تقارير دورية بذلك إلى مجلس إدارة المصرف ويطلع عليها مفتشوا البنك المركزي العراقي ويتم بعدها اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة ، (سلوم ،٢٠١٢،٣٥) ، حيث يمكن تعريف مراقب الامتثال بانه شخص او مجموعة اشخاص مهمتهم متابعة وتدقيق امتثال كافة موظفي المصرف للقواعد والتعليمات المنظمة لعمل المصرف والتي من شأنها حماية المصرف والزبائن من كل أنواع الخسارة ومنع الاضرار به عن طريق وظيفتهم الرقابية بالتنسيق مع إدارة المصرف العليا ,(office of the comptroller of the currency , 2018,1)، ويعرف ايضاً بانه الشخص المكلف بتحديد الانحرافات في سير العمل الوظيفي وإعادة توجيه الموظفين تجنباً لحدوث خسائر مالية نتيجة لعدم امتثال موظفي المؤسسة المصرفية للتشريعات وقواعد المهنة ورفع مذكرات توضيح للإدرات العليا بهذا الخصوص ، (Deloitte Development, 2015,2) ، واخيراً لابد من التطرق الى تعريف المشرع العراقي لمراقب الامتثال حيث عرفه بأنه " يعمل على تقييم مدى التزام المصرف في عملياته المصرفية اليومية لمتطلبات القوانين و التعليمات المختصة و التأكد من صحة هذه السياسات و الاجراءات و تجنب الاخطاء و المخالفات التي من شأنها أن تعرض المصرف الى المخاطر المختلفة و بالتعاون مع الدوائر التنفيذية الاخرى في المصرف " ، (المادة ٧١ ، تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم(٩٤) لسنة ٢٠٠٤ .

ثانياً : مهام مراقب الإمتثال في المصارف :حدد المشرع العراقي مهام مراقب الإمتثال بـ :

أ- مراقب الإمتثال يكون مسؤولاً عن مدى إلتزام المصرف بقرارات مجْلس الإدارة، والسياسات الداخلية فضلاً عن الإجراءات المقررة بموجب القوانين، والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي، ويَحضر إجتماعات مجلس إدارة المصرف بصفة مراقب.

ب- ينبغي أن يكون لديه إطلاع وتفهم متكامل للقوانين، واللوائح التنظيمية، والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي، والقوانين ذات العلاقة غير مباشرة، ولا يشترط أن يكون قانونياً.

ج- ينبغي ان يكون لديه إطلاع على الخدمات المصرفية الدولية التي يمكن تطبيقها في العراق على وفق متطلبات تطور النشاط المصرفي في العراق، وإنسجاماً مع متطلبات الاقتصاد العراقي المتطورة ، (سلطان ، ٢٠٢٠،٣٢) .

د- التعرف على القوانين، والأنظمة، والتعليمات المتعلقة بالنشاط المصرفي جميعها، ومن الممكن أن يشمل ذلك متطلبات قد لا تظهر علاقتها المباشرة بالنشاط المصرفي، والعمليات المصرفية، ويستطيع القسم القانوني في المصرف تقديم مساعدة لمراقب الإمتثال في هذه المهمة.

هـ - إقتراح السياسات، والإجراءات اللازمة للعمليات المصرفية الجديدة، أو تحديث السياسات، والإجراءات السابقة للعمليات المصرفية بناءً على متطلبات تطور النشاط المصرفي، وعلاقات المصرف، وإقرارها من مجلس الإدارة ، (تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤).

و- مراجعة السياسات، والاجراءات، وقرارات الإدارة العليا المتعلقة بالنشاط المصرفي، وتحديد مدى إنسجامها مع القوانين، واللوائح، والتعليمات التنظيمية المختصة، وتقديم الملاحظ في شأنها.

ز- مراجعة الاجراءات التي تتبعها الادارات المختلفة في المصـرف، والتأكد من إنسـجامها مع القوانين والانظمة المختصـة، وتقويم مدى ملاءمة الاجراءات، والتوجيهات الداخلية ، ومتابعة الانحرافات، وتقديم المقترحات لمعالجتها، وتحسينها.

ح- رفع تقارير فصـــلية إلى الإدارة العليا وإلى المديرية العامة لمراقبة الصـــيرفة، والائتمان في البنك المركزي بشـــأن الانحرافات المكتشفة تتضمن الإقتراحات والإجراءات اللازمة للتصحيح من أجل تلافي تكرارها في المستقبل والإحتفاظ بنسخة منها في ملفاته ، (سلطان ،٢٠٢٠، ٣٢)

ط- إقتراح دورات تدريبية حول السـياسـات الموضـوعة والإجراءات التي ينْبغي إتخاذها، والتأكيد على ضـرورة الإلتزام بها من قبل العاملين كافة.

ي- إعداد قائمة بالمنتجات، والخدمات المصـرفية، ومجالات العمل بها بما يسـاعد في تحديد مجالات العمل جميعها والتي لم يتم تغطيتها سابقاً.

ك- تنظيم النشـــاطات والخَدمات المصـــرفية بما يُقابلها من متطلبات قانونية وتعليمات متعلقة بها، ومنَ المُمكن أن يتم ذلك عن طريق تحديد القانون الذي ينبغي تطبيقه ومن ثمَّ وضـــع الأعمال والخدمات المصـــرفية التي تندرج تحتها، (تعليمات تســـهيل تنفيذ قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤).

ثالثاً : مخاطر عدم الامتثال :هي تلك المخاطر التي تنجم عنها بعض الخسائر في المصرف وتترتب عليها العقوبات التي يفرضها البنك المركزي مما ينعكس على سمعته نتيجة لفشله في الامتثال بالقوانين واللوائح والقيم الاخلاقية والسلوكية التي يجب ان تنطبق على كافة الانشطة المصرفية، وتنشأ هذه المخاطر ايضاً نتيجة لعدم الامتثال للأنظمة والقوانين والقواعد وعدم الالتزام بالمعايير الدولية، وأيضا عدم الالتزام بتوجيهات الجهات الإشرافية والرقابية ، (Miller,2014,23) ، وتعرف ايضاً بأنها المخاطر التي تنتج نتيجة قيام بعض الموظفين بمخالفة القواعد والقوانين الرقابية، أو عدم تطبيقها بصورة صحيحة، وهذه المخاطر تؤثر سلباً على المصرف من خلال تعرض المصارف لعقوبات سُواءْ كانت في شكل غرامات مالية أو الحرمان من ممارسة نشاط مُعين (كَطان ،٢٠٢٠، ١٩) وتقسم تلك المخاطر الى :

١- **المخاطر القانونية والتنظيمية Legal & Regulatory Risks**: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة الإخلال، أو عدم تَطبيق القوانين، والأنظمة، والتعليمات، والضوابط التي تحكمْ وتنظمْ العمليات المصرفية، أو عدم وجود تحديد واضح للحقوق، والالتزامات القانونية للعمليات المصرفية ،(سلطان،٢٠٢٠، ٢٢)، ، وَتتجلى هذه المخاطر نتيجة عدم الإلتزام بالقوانين والإرشادات والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي، وتنشأ المخاطر القانونية (Legal Risks) عن عدم التزام المصرف بالقوانين المنظمة للعمل في الدولة التي يعمل بها المصرف، في حين تنشأ المخاطر التنظيمية (Organizational risk) عنْ مخالفة المصرف القوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية. وتجدر الإشارة أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد صنفت المخاطر القانونية والتنظيمية ضمن المخاطر التشغيلية وفق إتفاق بازل II ، (عبد الكريم ، وأبو صلاح،٢٠٠٧، ١٢) .

٢- **مخاطر السمعة Reputation Risk** : :أن هذا النوع من المخاطر يظهر نتيجة لوجود انطباع سلبي عن المصرف، والذي ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل للمصرف، أو قد يؤدي ذلك الى تحول العملاء الى المصارف المنافسة، ويكون هذا نتيجة لتصرفات يقوم بها مديرو المصرف أو موظفوها أو نتيجة لعدم خدمة العملاء بالسرعة والدقة والجودة المطلوبة منهم، أو قد يكون ذلك بسبب ضعف الأمان المتوافرة لدى المصرف والتي تؤدي إلى زعزعة الثقة بالمصرف ، (علي ، و إبراهيم،٢٠١٩، ٣٣٤) ، وبشكل عام، فإن مخاطر السمعة تكون نتيجة طبيعية لعدم نجاح المصرف في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر المصرفية الأخرى التي يواجهها المصرف ، (عبد الكريم ، وأبو صلاح ، ٢٠٠٧، ١٢) .

٣- **المخاطر المالية Financial risk** : وهي المخاطر المتعلقة بالعمليات المالية للمصرف والتي تمثل كل ماله علاقة بالأنشطة الرئيسة المولّدة للربح لصالح المصرف كالمخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الصرف،

مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السوق ، (سلطان ، ٢٣،٢٠٢٠) ، وتشير المخاطر المالية ايضاً الى احتمال ضعف التدفقات النقدية للمصرف والذي من شانه ان يؤثر على المصرف من الإيفاء بالتزاماته تجاه الغير في الفترة الحالية او المستقبلية ، او قد تكون المخاطر المالية على شكل غرامة مالية تفرضها الجهات الرقابية على المصرف نتيجة لعدم امتثاله للتشريعات والقوانين، (Saloni,Ramakrishna,2015,228) .

٤- **المخاطر الاستراتيجية Stratigic Risk** : وهي تنشأ نتيجة لغياب استراتيجية مناسبة للمصرف يحدد من خلالها المسار المناسب الواجب اتباعه لتحقيق أهدافه في الاجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتماداً على تحقيق القوة الذاتية ،(عفانة، ١٣٥،٢٠١٨) ، او هي المخاطر الناجمة عن إتخاذ إدارة البنك قرارات خاطئة أو تنفيذ القرارات بشكل خاطئ أو عدم إتخاذ القرار في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يؤدي الى إلحاق خسائر أو ضياع فرص بديلة ، (عبد الكريم ، وأبو صلاح،١٢،٢٠٠٧) .

٥- **المخاطر المهنية Professional risk** : تتأثر المصارف بالمخاطر المهنية الناتجة عن عدم الالتزام بأخلاقيات المهنة، ونقص في وجود ثقافة مصرفية تعزز أخلاقيات المهنة للعاملين في المصرف، إذ إنَّ وجود ظاهرة عدم الايمان بأخلاقيات المهنة يعرض المصرف لمخاطر العمليات، وهي الاكثر إنتشاراً في القطاع المصرفي كالأخطاء المهنية، والإهمال، والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية وكذلك المخاطر الأُخرى المرتبط وقوعها في أداء الموظفين كالاحتيال الداخلي، وتعارض المصالح، والتزوير، والتحايل والاختلاس ، (سلطان،٢٣،٢٠٢٠) .

رابعاً: إجراءات نجاح وظيفة مراقب الإمتثال : إن نجاح وظيفة مراقب الإمتثال في المؤسسات المصرفية يجب أن يولي مجلس إدارة المصرف والإدارة التنفيذية في المصارف إهتماماً خاصاً لوضع هذه الوظيفة في الهيكل التنظيمي والذي يؤمن لها الإستقلالية والفعالية اللازمة ويتم ذلك منْ خلال :

١- توفير قنوات إتصال سريعة وواضحة لرفع التقارير للإدارة العليا وتوفير قنوات كافية ومُلائمة وصلاحيات للوصول إلى المعلومات للتأكُد من إمتثال المصرف المعني للقوانين والأنظمة

٢- إن نجاح وظيفة مراقب الإمتثال تكمُن في ترسيخ ثقافة الإمتثال للقوانين والتعليمات الإشرافية والرقابية داخل المصرف ، (الشمري، ٨١،٢٠١٦) .

٣- إدخال التكنولجيا والبرامج الحديثة في عملية متابعة مدى الإلتزام بالتعليمات والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي .

٤- التَعاون المشترك مابينَ كافة الجهات الرقابية والجهات التدقيقية لعدم التضارب في المسؤوليات .

٥- ان يكون عدد موظفي قسم الإمتثال يتلائم وحجْم المصرف وحجْم النشاط اليومي لتمكينه من أداء عمله بكفاءة عالية ،(International Monetary Fund, 2013,227) .

٦- مراقبة عمليات فتح الحسابات لزبائن المصرف الجُددْ مع التأكد من إملاء الزبائن استمارة إعرف زبونك (KYC) مع باقي النماذج وإستيفاء المصرف للوثائق المطلوبة والتأكد من صحة صدورها مع متابعة عمليات تحديثْ ملفات الزبائن القدامى أو عند حدوث متغيرات لدى الزبائن المتعاملين مع المصرف ، (كطان ، ١٤،٢٠٢٠) .

٧- على إدارة الإمتثال العمل على إنشاء قاعدة للبيانات الأساسية التي ينبغي العمل من خلالها وتحديثها بصورة مستمرة، ومن أمثلة ما يمكن أن تتضمنه الآتي ، (دليل الالتزام بالأنظمة السعودية ، ٢٠٠٨ ، ٣٢) :

أ- كافة الأنظمة والتعليمات المبَلغة من السلطات الرقابية والإشرافية.

ب- كافة الأنظمة والتعليمات التجارية والمالية والإستثمارية المعمول بها ذات العلاقة.

ت- قواعد ومعايير السلوك والمُمارسة المهنية السليمة.

ث- نظام العمل المعمول به. النظام الأساسي للمَصرف ولائحة العمل الداخلي .

خامساً : مراقب الإمتثال والمخاطر المصرفية : يكمن دور مراقب الإمتثال في المخاطر المصرفية بالآتي ، (اللحام ، ٢٠١٤ ، ١٢٣)

١- تَحديد المخاطر: على مراقب الإمتثال أن يكون سَباق في تحديد وتوثيق وتقييم مخاطر عدم الإمتثال ذات الصلة بنشاط المصرْف (مخاطر نظامية كمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية أو مخاطر غير نظامية كمخاطر السُمعة .

٢- قياس المخاطر :على مراقب الإمتثال أن يقوم بدراسة طرق لقياس مخاطر عدم الإمتثال كَمياً ونَوعياً مثل مؤشراتْ الأداء وإستخدام هذه المقاييس لتحسين تقييم مخاطر عدم الإمتثال .

٣- تقييم المخاطر :ات يقوم مراقب الامتثال بتقييم ملائمة سياسة الامتثال وادلة السياسات والاجراءات بالمصرف والمتابعة الفورية لأي أوجه قصور يتم تحديدها ووضع المقترحات والحلول المناسبة وحث الادارات المعنية بضع مقترحات وحلول كلاً حسب اختصاصه .

٤- مراقبة المخاطر : أن يقوم مراقب الإمتثال بالمراقبة المستمرة للإمتثال من قبل جميع الوحدات والأقسام الداخلية في المصرف وإختباره عن طريق عينات كافية ورفع تقارير بشأن الجودة والمُلائمة .

٢- **الائتمان النقدي:**يُعتبر الائتمان هو النشاط الرئيسْ لعمل المصارف ويُستدل على ذلك من خلال ما تُشكله القروض عادة من نسبة كبيرة من إجمالي توظيفات المصارف الأمر الذي سينعكس بالتالي على الايرادات ، (الكراسنة، ٢٠١٣، ١) ، لذلك أصبح الائتمان المصرفي أحد الأركان الرئيسية في حياتنا اليومية والذي لايمكن للمصارف الاستمرار بدونه وإن استخدامه يُمكن أن يكون جيداً او سيئاً ويعتمد ذلك على أغراض الحاجة له وعلى قدرة المقترض لإعادة التسديد ضمن التوقيت المتفق عليه ، (النعيمي ، ٢٠١٠ ، ٢٧) ، في ضوء هذه الأهمية تعتبر مخاطر القروض من أهم المخاطر التي تهدد سلامة ومتانة المصرف، وتاريخياً ثبتَ أن معظم حالات فشل المصارف كان مبعثها تعثر محفظة القروض الأمر الذي يستدعي وجوب إدارة هذه المحفظة بطريقة سليمة لأن ذلك سيسْهم في الحفاظ على متانة وسلامة المصرف بشكل خاص وبالتالي على سلامة الإقتصاد بشكل عام،(الكراسنة، ٢٠١٣،١).

اولاً : مفهوم وتعريف الائتمان النقدي:يمثل الائتمان إحدى الوظائف الرئيسة في مجال الأعمال المصرفية والتي يحقق المصرف جزءاً كبيراً من عوائده من خلالها ويُقصد بالائتمان بوجه عام على "إنه عمليات الإقراض والإقتراض بين الأطراف"، لأن الذين يملكون الأموال ليسو بالضرورة هم من يستطيعون إستثمارها بأنفسهم، ويؤدي الائتمان دوره في نقل هذه الأموال من الطرف الأول إلى الطرف الثاني على سبيل الإقراض، مما يعطي الائتمان ضرورة جوهرية لمساهمته في التقدم الاقتصادي فهو يحول دون بقاء الأموال معطَلة مما يمَكن المقترضين من بدء أعمالهم أو توسيعها ، (البلداوي ،٢٠١٩ ، ١٠) ، وبناءاً على ماتم ذكره يمكن تعريف الائتمان النقدي عبارة عن مبالغ نقدية تضعها المصارف تحت تصرف زبائنها المتعاملين معها وغيرهم لتمويل احتياجاتهم التجارية والاجتماعية ولمدة معينة يتم الاتفاق عليها ، على ان يتعهد المقترض سداد المبلغ مع فوائده دفعة واحدة او على شكل دفعات وحسب ماتم الاتفاق عليه بين الطرفين ، (محمد و حسين ، ٢٠١٩،٨٧) ، او هو الثقة التي يوليها المصرف للعميل (فرد أو شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض، يتمثل في الفوائد و العمولات ، (الفرا، ٢٠٠٨ ، ٥٦)

ثانياً: أهمية الائتمان النقدي :إن توسع وتطور النشاطات الإقتصادية والتكنولوجيا، أدت الى أن يصبح من غير الممكن لعمليات الإنتاج والتوزيع والتداول أن تعمل بشكل فاعل بدون توفر الائتمان، حيث إن للأئتمان النقدي دور بارز على الصعيد الإقتصادي من خلال زيادة كفاءات عمليات تخصيص الموارد سواء في مجال الإنتاج أو في مجال التوزيع أوفي مجال الإستهلاك، إضافة الى إن للإئتمان النقدي دورهُ الفاعل في تنشيط الاقتصاد من خلال إضطلاعه بالوظائف الأتية، (عبد الحسين، ٢٠٠٩، ١٦): -

١- يوفر الائتمان أداة للتبادل: إذ إن الاوراق النقدية والنقود المعدنية تُمثل ديناً لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها.

٢- الائتمان أداة لزيادة الإنتاج: إذ إن تركُز الإنتاج في مشروعات كبيرة أدى الى عجز موارد فرد أو مجموعة من الأفراد عن تلبية حاجتها للموارد المالية الضخمة وقد تم تلبية ذلك عن طريق الائتمان.

٣- للائتمان أهمية إقتصادية فالائتمان ماهو إلا نشاط إقتصادي له تأثير متشابك الأبعاد للإقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو الإقتصاد وإرتقاؤه، ولكنه في نفس الوقت أداة حساسة قد تؤدي الى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يُحسن إستخدامه، (عفانة، ٢٠١٨ ،١٢)..

٤- يُعد الإئتمان النقدي وسيلة فعالة لنقل إستخدام الأموال بين الأشخاص ، أي إنه واسطة لتبادل الأموال ، حيث يُمكن عن طريقه تحويل مُدَخرات الأفراد والمنشأت والحكومة إلى من هو بحاجة لها أو من يستطيع إستثمارها في الإنتاج والتوزيع والإستهلاك، (عبد الحسين، ٢٠٠٩، ١٧) .

ثالثاً: معايير منح الإئتمان: من أجل الوصول الى قرار ائتماني سليم ومن أجل تحديد نوع ومقدار المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف جراء منحه الائتمان ، هناك عدة معايير خاصة بدراسة الزبون المقترض ، حيث أتيحت أمام إدارة الائتمان مجموع من النماذج للمعايير الائتمانية التي تستعمل في التحليل الائتماني والتي يمكن من خلالها التنبؤ بمستقبل القرار الائتماني ، ويعد أنموذج (5S,c) أبرز منظومة ائتمانية لاقت قبولاً عاماً لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم ، والتي بموجبها يقوم المصرف بدارسة الجوانب المتعلقة بزبونه كمقترض وهذه المعايير هي ،(البرزنجي، و حسين، ٢٠١٩،٩٤):

١- الشَخصية :Character وهي مجموعة من الصفات أو السمات التي يُمكن من خلالها الإستدلال أو التنبؤ برغبة العميل في سَداد ما عليه في المواعيد المستحقة، ويُمكن الحكم على سمعة العميل من خلال عاداته الشخصية وأصدقائه وتعاملاته السابقة مع المصرف.

٢- المقدرة على الدفع Capacity: تَعني دراسة قدرة العميل على المباشرة بأعماله وإدارتها بطريقة سليمة بحيث تضمن للمصرف سلامة إستخدام الأموال المقدمة له، وبالتالي القدرة على سداد الديون في موعدها، (عبد الباقي، ٢٠١٦،٢٧٤).

٣- الضماناتْ Collateral: وتَتَمثل في الأصول التي يُقدمها العميل كضمان للائتمان الممنوح له وهل الضمانات توازي حجم القرض الممنوح ليتسنى للمصرف في حال عجْز العميل عن الوفاء بإلتزاماته التصرف بها لاسترجاع أمواله ، (سمينة ٢٠٢٠، ٦٠).

٤- رأس المالْ Capital : حيث يُشير الى صافي حقوق المساهمين، إذ يطلب المصرف بعض القوائم المالية وذلك للتعرف على مقدار ما هو مملوكْ ومقدار ما هو مَدين به مقدم الطلب، لذلك يُعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني ، (رزق، ٢٠٠٩ ، ١٧٣).

٥- الظروفْ Conditins: تتأثر السياسة الإقراضية وبشكل مباشر بالظروف الاقتصادية السائدة في البلاد فالمناخ الاقتصادي العام، والإطار التشريعي، والقانوني، وما يتصل بالنشاط الخاص بالعميل والموسوم بالظروف الخاصة، منها :الحُصَة السوقية، شكل ومستوى المنافسة، موقع وحالة المشروع وغيرها من الظروف التي لا يستطيع المصرف أن يمنح الموافقة على القرض دون الإطلاع عليها). والشكل (٦) يوضح المعايير الائتمانية وفق نموذج 5C,s .

رابعاً : قرار منح الائتمان : وهو ايعاز صادر من ادارة المصرف موجه الى ادارة الائتمان في المصرف بحصول الموافقة على منح مقدم طلب الحصول على قرض على مبلغ القرض بعد اجراء الخطوات المطلوبة من حيث شروط العقد وإضافة الضمانات المناسبة حسب نوع القرض، ويتم تجهيز عقد القرض بالتنسيق مع دائرة الشؤون القانونية في الجهة المانحة ودراسة الطلب من كل جوانبه والمتمثلة بثلاثة عناصر وهي : -

١- المصرف : والمتمثلة بتوفر سيولة لدى المصرف والسياسة المتبعة في المصرف (السياسة الائتمانية) والهدف من منح القرض وحجم الحصة السوقية للمصرف ، (بدارين ، ٢٠١٩، ١٤) .

٢- الزبون : واهم تلك المؤشرات (رأس مال المقترض ، وقدرته على الوفاء بالتزاماته والضمانات المقدمة من قبل المقترض والظروف التي يعيشها المقترض واخيراً شخصية المقترض) .

٣- القرض : هناك عدة مؤشرات ومحددات لهذا العنصر وهي (مبلغ القرض ، مدة القرض، نوع القرض ، مصدر السداد وأخيراً طريقة السداد) ، (الشمري ، ٢٠١٢ ، ٧٢-٧٥) .

٣- المخاطر الائتمانية والتعثرْ في سداد القروض

- المخاطر الائتمانية

اولاً: تعريف المخاطر الائتمانية : بأنها خسائر محتملة يتضرر من جَرائها المؤتمن ولايواجهها المدين ، لذلك فهي تصيب الدائن مانح الائتمان ولاتتعلق بعملية منح الائتمان فحسبْ بل تستمر حتى إنهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه ويكون السبب الرئيسي فيها هو المقترض بسبب عدم إلتزامه او إستطاعته أو قيامه برد أصل القرض وفوائده ، (سمينة، ٢٠٢٠ ،٩٣) ، وتعرف أيضاً بأنها تخلف أحد أطراف الائتمان عن الوفاء بإلتزاماته وعدم قدرته على سداد التزاماته بوقتها المحدد ووفق الشروط المتفق عليها مسبقاً وعادة ما يكون التخلف من طرف المقترض (المدين) سواءْ كان هذا التخلف بإرادة المقترض او لظروف خارج إرادته ,Ken Brown, Peter Moles, 2016,2)

ثانياً: أسباب حدوث المخاطر الائتمانية : تحدث المخاطر الائتمانية نتيجة جملة من الأسبابْ من أهمها:

١- الأسباب الخاصة بالزبونْ: وهي مجموعة من الأسباب التي تقع ضمن سيطرة الزبون والتي تتمثل بعدم تمتع إدارته بالخبرة والكفاءة والقدرة والقدرة على التخطيط ،(البرزنجي، و حسين ، ٢٠١٩، ١١٧)

٢- المخاطر العامة: وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم بها كالوضعية السياسية والإقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه (زيدان، ٢٠١٦ ، ١٠٧) .

٣- المخاطر الإجتماعية : تتعلق بالثقافة المصرفية والوعي المنتشر في المجتمع من خلال تنقل أفراده للتعامل بلأدوات والوسائل التي أفرزتها المستجدات الاقتصادية والتكنولوجية في المجال المصرفي، (مصعور، ٢٠١٦ ، ٢٩) .

٤- عدم التطابق المعلوماتي بين المقرض والمقترض : والذي يُقصد به أن أحدهما يملك من المعلومات ماتفوق به معلومات الآخر الشيء الذي يصعب مهمة الوصول الى إيجاد صيغة تجعل كلا الطرفين في وضع متساو من حيث المعلومة المتاحة ، (سمينة ،٢٠٢٠، ٩٤) .

٥- تجاوز حدود التسهيلات الائتمانية القائمة، بحيث تمنح المصارف أسقف إقراض لعملائها وإن تجاوزْ هذا السقف فهو في المنطقة المحظورة، ووجب على المصرف التأهُب لهذا النوع من الإنذار بالخطر، والمتمثل في تجاوز سقف الإقراض .

٦- الإحتيال الداخلي والخارجي والتزوير، ولا يخفى عن أحد إنَ المصارف تعتبر رمز للمال والنقود، وعليه تعتبر من أهم المقاصد والنقاط المستهدفة للسرقة، والإحتيال سواء كان داخلي من قبل العاملين، أو خارجي والذي يمثل الأطراف الخارجة عن القانون ، (بومعرافي، ٢٠١٣ ، ٦٠).

ثالثاُ : أنواع المخاطر الائتمانية

✓ **مخاطر السيولة:** ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال المصرف بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة المصرف على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض (صالح، وفريدة،٢٠٠٧، ٤).

✓ **مخاطر التركُز الائتماني:** يُقصد بالتركز الائتماني هنا هو التركيز على خيار واحد دون غيره من الخيارات عند منح الائتمان وإعطاء أحد الخيارات أهمية أكثر من باقي الخيارات(طوقان، ٢٠١٨ ، ٣٠).

✓ **مخاطر تعود إلى مسؤول الائتمان في المصرف** : ومن أهم تلك المخاطر : قصور الدراسة الائتمانية ، و عدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب .وتَغلب جانب الربح على جانب المخاطرة عند إتخاذ القرار الائتماني .والخطأ في تقدير الضمانات

المقدمة لقاء التسهيلات . وعدم توثيق التسهيلات والضمانات حسب الأصول والسماح للزبون بإستعمال التسهيلات قبل إستكمال المستندات المطلوبة منه .وعدم متابعة التسهيلات بعد منحها بشكل جيد ، (البرزنجي، و حسين، ٢٠١٩، ١١٨) .

✓ **المخاطر الإقتصادية** : وهي تلك المخاطر التي ترتبطْ بعدم الإستقرار الإقتصادي ، والكساد او فساد الظروف الإقتصادية ضمن البلد، (النعيمي، ٢٠١٠، ٢٤٩).

المبحث الثاني : الجانب العملي

اولاً : مجتمع وعينة الدراسة: مجتمع البحث هو القطاع المصرفي .عينة البحث مجموعة من المصارف العراقية التجارية وهي كلاً من :

مصرف سومر التجاري، المصرف المتحد للاستثمار، مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مصرف آشور الدولي، مصرف الخليج التجاري، المصرف الأهلي العراقي ومصرف الاستثمار. وقد تم استهداف فئة معينة من الموظفين ممن لهم علاقة مباشرة بالدراسة وهم كلاً من (مراقبي وموظفي الامتثال ، مدراء وموظفي اقسام المخاطر، مسؤولي وموظفي اقسام الائتمان ، مدققين داخليين ، قانونيين)

ثانياً : عرض نتائج الاستبانة وتحليلها:لغرض الوصول إلى النتائج المعقولة في موضوع هذا البحث تم تصميم استمارة استبانة متضمنة متغير إجراءات مراقب الامتثال، وسيتم استخدام الوسط الحسابي، والنسب المئوية والانحراف المعياري والقيمة المنوالية لأغراض التحليل .

جدول(١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف واتجاه عينة البحث للمحور الاول – مراقب الامتثال المصرفي–متطلبات وظيفة مراقب الامتثال

ت	المحور الاول – مراقب الامتثال المصرفي–متطلبات وظيفة مراقب الامتثال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	اتجاه عينة البحث
1	يتميز مراقب الامتثال بالشفافية والعدالة في تعامله مع العاملين في المستويات الادارية كافة في داخل المصرف .	4.86	0.35	7.26	أتفق تماماً
2	يجب ان يمتلك مراقب الامتثال الفهم والاطلاع الواسع للقوانين والتعليمات المصرفية والمعايير ذات العلاقة بمهامه ومنها(قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ و قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ ومقررات لجنة بازل ٢ ، ٣ ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية).	4.87	0.34	6.92	أتفق تماماً
3	يتمتع مراقب الامتثال بالاستقلالية عند تأدية مهامه.	4.76	0.43	9.08	أتفق تماماً
4	يمتلك مراقب الامتثال القدرة الكافية والمهارة على التعامل مع الادارات الاخرى داخل المصرف وحل المشاكل بشكل مهني.	4.70	0.60	12.73	أتفق تماماً
5	يحضر مراقب الامتثال اجتماعات مجلس الادارة بشكل دائم بصفة مراقب ، ويتواصل بشكل مستمر مع اعضاء مجلس ادارة المصرف ومع الموظفين في المصرف.	4.89	0.36	7.43	أتفق تماماً
6	توفر ادارة المصرف كافة الوسائل والامكانيات لمراقب الامتثال التي تمكنه من تأدية مهامه باستقلالية .	4.83	0.38	7.86	أتفق تماماً
7	يتخذ مراقب الامتثال قراراته بحرية وبدون الخضوع لأي ضغوطات من أدارة المصرف.	4.81	0.43	8.87	أتفق تماماً
8	يمتلك مراقب الامتثال حق الاطلاع على كافة السجلات والبيانات والقيود الواردة فيها باستمرار للتأكد من مدى صحة التزامها بالقوانين والتعليمات التي يضعها البنك المركزي العراقي.	4.66	0.66	14.10	أتفق تماماً
9	يقترح مراقب الامتثال سياسات واجراءات جديدة أو يقوم بتحديث سياسات واجراءات سابقة لإنجاز العمليات المصرفية لمواكبة تطور النشاط المصرفي.	4.64	0.68	14.68	أتفق تماماً

10	لا يتناسب عدد الموظفين العاملين في قسم مراقبة الامتثال مع عدد وفروع المصرف وحجم نشاطه.	4.36	1.13	25.93	أتفق تماماً
11	يخصص المصرف موظف في كل فرع من فروعه عدا مدير الفرع ومعاونه ليكون موظف ارتباط مع قسم مراقبة الامتثال في الادارة العامة في المصرف لمتابعة اجراءات الامتثال في الفرع.	4.76	0.52	10.99	أتفق تماماً
12	يوجد لدى المصرف خطط لمعالجة مخاطر عدم الامتثال افي حال حدوثها	4.79	0.45	9.34	أتفق تماماً
13	يتم تشجيع الموظفين بالابلاغ عن حالات عدم الامتثال بحرية ودون خوف او تردد	4.71	0.70	14.95	أتفق تماماً
14	يتغاضى المصرف عن أخطاء عدم الامتثال التي تحدث من دون قصد من قبل الموظفين	2.94	1.78	60.37	محايد
15	الامتثال لتعليمات منح الائتمان اهم النقاط التي تركز عليها إدارة المصرف	4.67	0.68	14.45	أتفق تماماً
	جميع فقرات متطلبات وظيفة مراقب الامتثال	4.62	0.37	8.03	أتفق تماماً

يشير الجدول (١) السابق الى ان :

١-المتوسط الحسابي لمجموع فقرات **المحور الاول**- مراقب الامتثال المصرفي- متطلبات وظيفة مراقب الامتثال تتجة صوب (أتفق تماماً) من وجهة نظر عينة البحث حيث كان الوسط الحسابي(٤,٦٢) والانحراف المعياري (٠,٣٧) ومعامل اختلاف (٨,٠٣).

٢- حيث كانت الفقرة الخامسة (يحضر مراقب الامتثال اجتماعات مجلس الادارة بشكل دائم بصفة مراقب ، ويتواصل بشكل مستمر مع اعضاء مجلس ادارة المصرف ومع الموظفين في المصرف.) تمتلك اكبر وسط حسابي (٤,٨٩) وانحراف معياري (٠,٣٦) وكان اتجاه عينة البحث صوب (أتفق تماماً).

٣-في حين كانت الفقرة الرابعة عشر (يتغاضى المصرف عن أخطاء عدم الامتثال التي تحدث من دون قصد من قبل الموظفين.) هي اقل وسط حسابي (٢،٩٤) وانحراف معياري (١,٧٨) وكان اتجاه عينة البحث صوب (محايد).

٤-كانت الفقرة الثانية (يجب ان يمتلك مراقب الامتثال الفهم والاطلاع الواسع للقوانين والتعليمات المصرفية والمعايير ذات العلاقة بمهامه ومنها(قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ و قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ ومقررات لجنة بازل ٢ ، ٣ ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية). تمتلك اقل معامل اختلاف (٦,٩٢).

٥-كانت الفقرة الرابعة عشر ((يتغاضى المصرف عن أخطاء عدم الامتثال التي تحدث من دون قصد من قبل الموظفين.) تمتلك اكبر معامل اختلاف (٦٠,٣٧). ومما تقدم فإن التحليل اعلاه يدل على ان :-

١- اهمية حضور مراقب الامتثال وبشكل مستمر في اجتماعات مجلس الادارة وبصفته كمراقب كي يكون على اطلاع مستمر لما تتمخض عنه تلك الاجتماعات والتأكد من ان القرارات المتخذة وفق اطار قانوني وتقديم المشورة لهم في حال وجد عدم توافق تلك القرارات مع القوانين والتعليمات النافذة .

٢- عدم تغاضي ادارة عن الاخطاء بكافة اشكالها المقصودة او الغير مقصودة وان الاساس في أي عمل هو ان يكون ضمن القوانين .

٣- المعرفة بالقوانين والتعليمات وخاصة التي تخص العمل المصرفي مهم بالنسبة لمراقب الامتثال كي يسهل عليه معرفة الاعمال المخالفة للقوانين والتعليمات .

جدول(٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف واتجاه عينة البحث للمحور الاول – مراقب الامتثال المصرفي–إجراءات مراقب الامتثال

ت	المحور الاول – مراقب الامتثال المصرفي–إجراءات مراقب الامتثال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	اتجاه عينة البحث
16	يعد مراقب الامتثال قائمة بالخدمات الجديدة ومجالات العمل بالتعاون والتشاور مع الادارات الاخرى داخل المصرف.	4.54	0.79	17.45	أتفق تماماً
17	ينظم مراقب الامتثال الخدمات المصرفية بما يقابلها من متطلبات قانونية وتعليمات متعلقة بها أي توفير الغطاء القانوني لها.	4.71	0.64	13.58	أتفق تماماً
18	وظيفة مراقب الامتثال ساهمت في الحد من المخاطر الائتمانية	4.80	0.50	10.40	أتفق تماماً
19	يتم اعداد تقارير مراقب الامتثال وفقاً لنموذج موحد صادر من قبل البنك المركزي العراقي.	4.87	0.38	7.75	أتفق تماماً
20	يخضع نطاق وانشطة مراقب الامتثال الى المراجعة الدورية من قبل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي.	4.34	1.02	23.48	أتفق تماماً
21	تهدف تقارير مراقب الامتثال الى تطوير اداء المصرف وتحسين جودة الخدمات التي يقدمها.	4.73	0.59	12.43	أتفق تماماً
22	هناك تواصل مابين مراقب الامتثال والمدقق الداخلي في مايخص الحد من المخاطر الائتمانية	4.80	0.47	9.78	أتفق تماماً
23	للمشورة المقدمة من قبل مراقب الامتثال لادارة المصرف دور في عدم تعثر القروض الممنوحة من قبل المصرف	4.76	0.52	10.99	أتفق تماماً
24	عدم اشغال مراقب الامتثال بأي عمل سوى عمله كمراقب امتثال	4.81	0.46	9.55	أتفق تماماً
25	يعد مراقب الامتثال واحد من افضل الادوات الرقابية للبنك المركزي على المصارف .	4.84	0.37	7.57	أتفق تماماً
26	يقترح مراقب الامتثال على إدارة المصرف بزج موظفي المصرف بدورات تدريبية في الدول ذات النظام المصرفي المتقدم .	4.61	0.84	18.19	أتفق تماماً
27	فاعلية عمل مراقب الامتثال يؤدي لتحقيق اهداف المصرف .	4.69	0.55	11.80	أتفق تماماً
28	مراقب الامتثال وجد للتوجيه بتصحيح الأخطاء وليس لتصيدها .	4.80	0.47	9.78	أتفق تماماً
29	تقرير مراقب الامتثال يكتب بكل حرية ووضوح دون ضغوط من إدارة المصرف .	4.89	0.32	6.56	أتفق تماماً
30	يقوم مراقب الامتثال بتوجيه إدارة المصرف بتوجيه الائتمان وفق مايراه ملائماً لتحقيق اهداف المصرف .	4.70	0.55	11.65	أتفق تماماً
31	يستخدم مراقب الامتثال البرامج الالكترونية اختصاراً للوقت ولدقة العمل	4.83	0.38	7.86	أتفق تماماً
	جميع فقرات إجراءات مراقب الامتثال	4.73	0.36	7.64	أتفق تماماً
	جميع فقرات المحور الاول – مراقب الامتثال المصرفي	4.68	0.35	7.4٤	أتفق تماماً

يشير الجدول (٢) السابق الى ان :

١-المتوسط الحسابي لمجموع فقرات **المحور الاول –** مراقب الامتثال المصرفي-إجراءات مراقب الامتثال تتجة صوب (أتفق تماماً) من وجهة نظر عينة البحث حيث كان الوسط الحسابي(٤,٧٣) والانحراف المعياري (٠,٣٦) ومعامل اختلاف (٧,٦٤).

٢- حيث كانت الفقرة التاسعة والعشرون (تقرير مراقب الامتثال يكتب بكل حرية ووضوح دون ضغوط من إدارة المصرف .) تمتلك اكبر وسط حسابي (٤,٨٩) وانحراف معياري (٠,٣٢) وكان اتجاه عينة البحث صوب (أتفق تماماً).

٣-في حين كانت الفقرة العشرون (يخضع نطاق وانشطة مراقب الامتثال الى المراجعة الدورية من قبل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي.) تمتلك اقل وسط حسابي (٤,٣٤) وانحراف معياري (١,٠٢) واتجاه عينة البحث لها صوب (أتفق تماماً).

٤-كانت الفقرة التاسعة والعشرون (تقرير مراقب الامتثال يكتب بكل حرية دون ضغوط من إدارة المصرف .) تمتلك اقل معامل اختلاف (٦,٥٦).

٥-كانت الفقرة العشرون (تقرير مراقب الامتثال يكتب بكل حرية ووضوح دون ضغوط من إدارة المصرف) تمتلك اكبر معامل اختلاف (٢٣,٤٨).

١- المتوسط الحسابي لمجموع فقرات المحور الاول – مراقب الامتثال المصرفي تتجة صوب (أتفق تماماً) من وجهة نظر عينة البحث حيث كان الوسط الحسابي(٤,٦٨) والانحراف المعياري (٠,٣٥) ومعامل اختلاف (٧,٤٤). ومما تقدم فإن التحليل اعلاه يدل على ان :-

١- لمراقب الامتثال الحرية في كتابة تقريره وهذا ماوجدناه في من وجهة عينة البحث لجميع المصارف ويتبين هذا من حصوله الفقرة التاسعة والعشرون على اقل معدل انحراف معياري وأقل معامل اختلاف ايضاً.

٢- ضعف التنسيق مابين عمل مراقب الامتثال وعمل قسم التدقيق الداخلي .

ثالثاً- نتائج اختبار فرضيات الدراسة:-

أولاً – الفرضية الرئيسيه الأولى(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين متغير مراقب الامتثال المصرفي وبين متغير ضمان الائتمان النقدي) .

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية :-

١ (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين متغير متطلبات وظيفة مراقب الامتثال وبين متغير ضمان الائتمان النقدي).

ويمكن اختبار هذه الفرضية من الجدول (٣) حيث نلاحظ التالي:-

جدول(٣) الارتباط بين متغير متطلبات وظيفة مراقب الامتثال وبين متغير ضمان الائتمان النقدي

المتغيرات	ضمان الائتمان النقدي		
	الارتباط	القيمة الاحتمالية	المعنوية
متطلبات وظيفة مراقب الامتثال	0.556**	0.0005	دال احصائياً عند مستوى معنوية (٥%) و (١%)

ان قيمة الارتباط بين متغير متطلبات وظيفة مراقب الامتثال وبين متغير ضمان الائتمان النقدي كان(٠,٥٥٦) وهو ارتباط متوسط موجب والقيمة الاحتمالية له (٠,٠٠٠٥) وهي اقل من مستوى الدلالة (٥%) اي بمعنى أن الارتباط معنوي وبذلك نقبل الفرضية السابقة اي (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين متغير متطلبات وظيفة مراقب الامتثال وبين متغير ضمان الائتمان النقدي).

٢- (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين متغير إجراءات مراقب الامتثال وبين متغير ضمان الائتمان النقدي).

ويمكن اختبار هذه الفرضية من الجدول (٤) حيث نلاحظ التالي:-

جدول(٤) الارتباط بين متغير إجراءات مراقب الامتثال وبين متغير ضمان الائتمان النقدي

المتغيرات	ضمان الائتمان النقدي		
	الارتباط	القيمة الاحتمالية	المعنوية
إجراءات مراقب الامتثال	0.902**	0.0001	دال احصائياً عند مستوى معنوية (٥%) و (١%)

ان قيمة الارتباط بين متغير إجراءات مراقب الامتثال وبين متغير ضمان الائتمان النقدي كان (٠,٩٠٢) وهو ارتباط موجب وقوي جداً والقيمة الاحتمالية له (٠,٠٠٠١) وهي اقل من مستوى الدلالة (٥%) اي بمعنى أن الارتباط معنوي وبذلك نقبل الفرضية السابقة اي (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين متغير إجراءات مراقب الامتثال وبين متغير ضمان الائتمان النقدي).

٣-ولاختبار الفرضية الرئيسية الاولى من الجدول (٥) حيث نلاحظ التالي:-

جدول رقم (٥) الارتباط بين متغير مراقب الامتثال المصرفي وبين متغير ضمان الائتمان النقدي

المتغيرات	ضمان الائتمان النقدي		
	الارتباط	القيمة الاحتمالية	المعنوية
مراقب الامتثال المصرفي	0.616**	0.0003	دال احصائياً عند مستوى معنوية (٥%) و (١%)

ان قيمة الارتباط بين متغير مراقب الامتثال المصرفي وبين متغير ضمان الائتمان النقدي كان (٠,٦١٦) وهو ارتباط موجب ومتوسط والقيمة الاحتمالية له (٠,٠٠٠١) وهي اقل من مستوى الدلالة (٥%) اي بمعنى أن الارتباط معنوي وبذلك نقبل الفرضية الرئيسية الاولى اي (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين متغير مراقب الامتثال المصرفي وبين متغير ضمان الائتمان النقدي).

الاستنتاجات :

١- وظيفة مراقب الامتثال واحدة من اهم الوظائف الرقابية المصرفية ولاهمية تلك الوظيفة فقد حظيت بإهتمام لجنة بازل للرقابة المصرفية عن طريق اصدار ورقة في عام ٢٠٠٥ تضمنت عدة مبادئ تنظم عمل مراقب الامتثال، وقد تأثرت بعض الدول بتلك المبادئ واسترشدت بها في اصدار التشريعات والقوانين الخاصة بمراقب الامتثال.

٢- استقلالية عمل مراقب الامتثال أدت الى ان تكون التقارير التي يعدها ويرفعها الى كلاً من مجلس الإدارة والبنك المركزي تتميز بالشفافية والحيادية والوضوح.

٣- التقارير التي يعدها مراقب الامتثال تكتب بحرية وبدون ضغوط وقد ساهمت بشكل كبير بعدم تكرار المخالفات المرتكبة من قبل المصرف.

٤- الائتمان النقدي اهم العمليات المصرفية والتي تعتبر المورد الرئيسي التي تعتمد عليها المصارف في تحقيق الأرباح .

٥- ان عملية منح الائتمان يجب ان تكون ضمن المعقول وان المبالغة في عملية منح الائتمان قد تؤدي الى تعثر المصرف نتيجة لتعثر المقترضين بالسداد .

٦- السياسة الائتمانية السليمة هي احد وسائل الحفاظ على المصرف من تعثر القروض .

٧- تعد مخاطر الائتمان اكثر المخاطر المصرفية تأثيراً على المصرف لان باقي المخاطر تأتي نتيجة حدوث المخاطر الائتمانية اذ ان الحد او التخفيف منها يؤدي الى الحد من باقي المخاطر.

التوصيات :

١- ضرورة دعم وتعزيز دور مراقب الامتثال من قبل البنك المركزي لتحقيق رقابة مصرفية سليمة وبما يضمن تحقيق نجاح القطاع المصرفي .

٢- عقد اجتماعات دورية لمراقبي الامتثال في المصارف الخاصة مع مراقب الامتثال في البنك المركزي وبشكل دوري للتداول في المعوقات والمشاكل التي تواجههم والتوصية بحلحلتها .

٣- يكون لمراقب الامتثال دور في رسم السياسة الائتمانية عن طريق إعطاء الغطاء القانوني لها .

٤- عدم التركز في منح الائتمان لقطاع معين او نوع معين تجنباً للتعثر في السداد .

٥- عدم ترشيح الشخص لوظيفة مراقب امتثال إلا بعد اجتيازه لامتحان شامل بجميع القوانين التي تخص العمل المصرفي ويشرف على الامتحان لجنة من البنك المركزي العراقي .

المصادر :

- **المصادر العربية**

اولاً : الكتب

١. عبد النبي ، محمد احمد ، الرقابة المصرفية ، زمزم ناشرون وموزعون ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠.
٢. عفانة ، محمد كمال ، إدارة الائتمان المصرفي ، دار اليازوري العلمية ، عمان ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٨.
٣. الشمري ، صادق راشد ، الصناعة المصرفية الإسلامية ، الواقع والتطبيقات العملية ، دار الكتب ، بغداد ، مطبعة الكتاب ،٢٠١٦ .
٤. الكراسنة ، إبراهيم ، الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك ، صندوق النقد العربي ٢٠١٣ .
٥. النعيمي ، عدنان تايه ، إدارة الائتمان ، منظور شمولي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٠ .
٦. محمد، احمد فهمي و حسين ، وفاء جثير ، التسهيلات المصرفية من منظور التحليل البيئي الخارجي ، مدخل نظري – تطبيقي ،دار الدكتور للعلوم الاقتصادية والادارية ، بغداد ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٩ .
٧. عبد الباقي ، إسماعيل إبراهيم ، إدارة البنوك التجارية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٦.
٨. سمينة ، عزيزة ، الائتمان في البنوك التجارية ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠٢٠ .
٩. رزق ، ميراندا زغلول ، النقود والبنوك ، دار بنها للطباعة والنشر ، جامعة بنها ، كلية التجارة ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ .

ثانياً : الرسائل والاطاريح والبحوث

١- كطان ، يوسف كاظم ،(٢٠٢٠) ،(دور مراقب الامتثال المصرفي في مكافحة غسل الأموال ، العراق إنموذجاً) ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية اقتصاديات الاعمال ،كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم إدارة الصيرفة والتمويل .
٢- سلوم ، اسيل غازي فيصل ، (٢٠١٢) ، (المخاطر التي تواجه الرقابة المصرفية الخارجية في بيئة تكنولوجيا المعلومات/ بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة) ، مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف .
٣- العامري ، حوراء احمد سلمان ، (٢٠١٤) ، (دور التفتيش في تحقيق الامتثال المصرفي (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية) ، مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي المُعادل للماجستير في المصارف .

٤- رحمان سلطان ، عبير،(٢٠٢٠)، (دور مراقب الامتثال في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ،بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)، مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي المُعادل للماجستير في المصارف .

٥- عبد الكريم ، نصر و أبو صلاح ، مصطفى ، (٢٠٠٧) ، (المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II، دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين)، مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس ، جامعة فيلادلفيا الأردنية ، جامعة بيرزيت.

٦- علي ، طيف خالد و إبراهيم ،إبراهيم إسماعيل ، (٢٠١٩) ، وظائف مراقب الامتثال في المصرف ، دراسة مقارنة ، بحث منشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٧، العدد ٣ ،٢٠١٩، كلية القانون ، جامعة بابل.

٧- اللحام ، ليلاس فواز ، ٢٠١٤ ، (دور إدارة الالتزام في تقليص المخاطر المصرفية) ، اعدت استكمالاً لنيل رسالة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، مقدمة الى جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، قسم المصارف والتأمين .

٨- البلداوي ، رأفت نبيل ، (٢٠١٩) ، (دور الائتمان النقدي في الحد من الاثار الاقتصادية لازمة الانفاق الحكومي في العراق للمدة من ٢٠١٤-٢٠١٧) ، بحث في الجهاز المصرفي العراقي مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية- جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستيرفي تخصص المصارف .

٩- الفرا ، احمد نور الدين ، ٢٠٠٨ ،(تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي – دراسة حالة بنك فلسطين) قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية –غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة – قسم المحاسبة .

١٠- عبد الحسين، اسامة محمد جعفر ،٢٠٠٩، (تحسين عملية منح الائتمان المصرفي باستخدام بعض ادوات ادارة الجودة الشاملة ونظرية القيود دراسة حالة في مصرف الرشيد الادارة العامة / قسم الائتمان المصرفي بحث تطبيقي مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية – جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل درجة شهادة الدبلوم العالي المعادلة للماجستير في حقل الدراسات المالية (تخصص مصارف) .

١١- بدارين ، لؤي ، ٢٠١٩ ، (العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية) ، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال بكلية الدراسات العليا في جامعة الخليل ، كلية الدراسات العليا ، قسم إدارة الاعمال .

ثالثاً : القوانين والتعليمات

١- تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم(٩٤) لسنة ٢٠٠٤ .

٢- دليل الالتزام بالأنظمة للبنوك العاملة، المملكة العربية السعودية، إصدارات مؤسسة النقد العربي السعودي، أدارة التفتيش البنكي ، ٢٠٠٨.

- **المصادر الإنكليزية**

1. office of the comptroller of the currency, Compliance Management Systems, Version 1.0 , 2018 .
2. Deloitte Development ,Testing and monitoring : The fifth ingredient in a world-class ethics and compliance program , 2015 .
3. Miller,Geoffrey , The Role of Risk Management and Compliance in Banking Integration , Newyork University School Of Law Nya Center for Law, Economics and Organization , November,2014
4. Saloni Ramakrishna ،enterprise compliance risk management, Solaris South Tower, Singapore, 2015.
5. International Monetary Fund , Detailed Assessment Of Compliance — Basel Core Principles For Effective Banking Supervision,2013 .